



فادة ٣ - هل وزير العدل والمالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما مدد بقرار عابدين في ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٧٢ (أول يناير سنة ١٩٥٣)

**محمد عبد المنعم**  
**فأمر وصى العرش الموقت**  
**رئيس مجلس الوزراء**  
**محمد حبيب لواء (أ.ح)**  
**وزير المالية والاقتصاد**  
**عبد الحليم إبراهيم العمري**

**وزير العدل**  
**محمد حسني**

### قرسوم بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٥٣

بفتح اعتداد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٣ - ١٩٥٤

**فاسم ملك فؤاد والسودان**  
**وصى العرش الموقت**

بعد الاطلاع على الإعلان الصادر في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ من القائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيس حركة الجيش ، وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد وموافقة رأى مجلس الوزراء

**باسم بما هو آت :**

فادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٣ - ١٩٥٤ قسم ٦ «بعض وفات خفض تكاليف المعيشة وتنظيم عمليات التموين» اعتداد إضافي قدره ١٧٠٠٠٠٠ ج (مائة وسبعون ألف جنيه) اواجهة الخسارة الناتجة عن استغلال وادي الطرون .

لتوخذه هذا الاعتماد الإضافي من ذور القسم نفسه الناتج عن وقف استعمال اعتداد ١٧٠٠٠٠ ج فيه الشخص المسؤول عن عمليات تموينية أخرى :

فادة ٢ - هل وزير المالية والاقتصاد والتمويل تنفيذ هذا القانون .

مدد بقرار عابدين في ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٧٢ (أول يناير سنة ١٩٥٣)

**محمد عبد المنعم**

**فأمر وصى العرش الموقت**

**وزير التموين** **وزير المالية والاقتصاد** **رئيس مجلس الوزراء**  
**محمد حبيب** **تصور** **عبد الحليم إبراهيم العمري** **محمد حبيب لواء (أ.ح)**

فادة ٤ - هل وزير المواصلات والمالية والاقتصاد كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما مدد بقرار عابدين في ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٧٢ (أول يناير سنة ١٩٥٣)

**محمد عبد المنعم**

**فأمر وصى العرش الموقت**

**وزير المواصلات** **وزير المالية والاقتصاد** **رئيس مجلس الوزراء**  
**حسن أبو زيد** **عبد الحليم إبراهيم العمري** **محمد حبيب لواء (أ.ح)**

### قرسوم بقانون رقم ١١ لسنة ١٩٥٣

بإضافة فقرتين إلى المادة الرابعة والسابعة من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء إدارة قضايا الحكومة

**فاسم ملك فؤاد والسودان**

**وصى العرش الموقت**

بعد الاطلاع على الإعلان الصادر في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيس حركة الجيش ،

لأعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء إدارة قضايا الحكومة والقوانين المتعلقة بها

لوبنا، على ما عرضه وزير العدل وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

**باسم بما هو آت :**

فادة ١ - يضاف إلى المادة الرابعة من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ المشار إليه الفقرة الآتى نصها :

«ويكون لإدارة قضايا الحكومة وكيل مساعد أول بمكتب ١٥٠٠ جنيه في العام وكل مساعد ثان بمكتب ١٤٠٠ جنيه وشأنهما في شروط التعيين شأن مستشاري مجلس الدولة ويدينان برسوم بناء على عرض وزير العدل» .

فادة ٢ - يضاف إلى المادة السابعة من القانون سالف الذكر الفقرة الآتى نصها :

«ويكون النراب الأول فقرين : الأولى في الدرجة من ( ١٠٨٠ - ١١٤٠ ) جنيه والثانية في الدرجة من ( ٩٦٠ - ١٠٨٠ ) جنيه» .